



الإشارة: ه.س.ر.ف/ ديوان 2024/25778

التاريخ: 2024/2/27

حضرة السادة بورصة فلسطين المحترمين
حضرة السادة شركات الأوراق المالية المحترمين
حضرة السادة شركات التأمين المحترمين
حضرة السادة شركات التأجير التمويلي المحترمين

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تعميم قرار بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر
والدول تحت المتابعة المعززة.

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، واستناداً إلى أحكام القرار بقانون رقم (39) لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبناء على القرار الصادر عن السادة وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1) بشأن قوائم الدول عالية المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة. ولحماية النظام المالي من اية مخاطر تتعلق بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو انتشار التسلح، يتوجب على كافة القطاعات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة تنفيذ متطلبات القرار أعلاه، واتخاذ التدابير اللازمة بمقتضاه.

كما وتنهو الهيئة، لضرورة الأخذ بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بأوجه قصور أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للدول المدرجة في القائمة الرمادية وذلك عند اجراء التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما ويجب ان يتم تطبيق النهج القائم على المخاطر الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة عوامل المخاطر المتعلقة بالعملاء، والمنتجات والخدمات والعمليات، وقنوات التسليم، والدول والمناطق الجغرافية بحيث تكون الإجراءات المتخذة متناسبة ومتسقة مع نتائج تحليل المخاطر المختلفة وطبيعة تلك المخاطر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

براق النابلسي

المدير العام



- مرفق قرار رقم (2024/1) الصادر عن وحدة المتابعة المالية بتاريخ 2024/2/25.

- نسخة الإدارة العامة للأوراق المالية.
- نسخة الإدارة العامة للتأمين.
- نسخة الإدارة العامة للرهن العقاري والتأجير التمويلي.



+970 2 294 6946



+970 2 294 6947



www.pcma.ps



diwan@pcma.ps

AL-Bireh P.O. Box4041, Ramallah & AL-Bireh P6100047, Palestine



قرار رقم (2024/1)

صادر عن وحدة المتابعة المالية

بتاريخ 2024/02/25م

بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

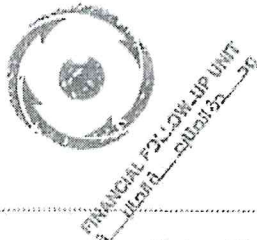
استناداً إلى احكام قرار يقانون رقم (39) لسنة 2022م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، لا سيما أحكام المادة (20) والفقرات (3، 4) من المادة (30)، وبناءً على قرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (8/ج4/2016) الصادر بتاريخ 2016/12/01م، بشأن تفويض وحدة المتابعة المالية بنشر قائمة الدول عالية المخاطر والتي تصدر بشكل دوري عن مجموعة العمل المالي (FATF)، ولاحقاً لما تقرر عن المجموعة منذ تاريخ 2020/02/21، وحتى تاريخ 2024/02/23م، وعطفاً على قرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (ت/2020/5) الصادر بتاريخ 2020/02/24م بشأن الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة، ولاحقاً إلى قرار وحدة المتابعة رقم (2020/1) بتاريخ 2020/02/25م والقرارات اللاحقة له بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة. وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة، تقرر ما يلي:

أولاً

قائمة الدول مرتفعة المخاطر (القائمة السوداء)

يجب على كافة المؤسسات المالية والاعمال والمهين غير المالية المحددة في دولة فلسطين استمرار العمل بالإجراءات التالية تجاه الدول عالية المخاطر:

الدولة	الإجراءات المطلوبة تجاه الدول
- جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية).	1. تطبيق العقوبات المالية المستهدفة بما ينسجم مع احكام المرسوم التنفيذي رقم (2022/14) بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن. 2. إيلاء اهتمام خاص للعلاقات التجارية والمعاملات مع تلك الدول، بما في ذلك الشركات والمؤسسات المالية، وتطبيق الإجراءات المضادة التالية:
- الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إيران).	أ. اتخاذ اجراءات العناية الواجبة المعززة على علاقات العمل والعمليات مع تلك الدول (كجزء من التدابير المضادة)، وبما يتناسب مع المخاطر الناشئة فيها، وذلك وفق تفاصيل المواد (26، 27) من تعليمات اللجنة الوطنية رقم (4) لسنة 2022م الخاصة بالمؤسسات المالية، والمواد (24، 25) من تعليمات اللجنة الوطنية رقم (3) لسنة 2022م الخاصة بالأعمال والمهين غير المالية المحددة.





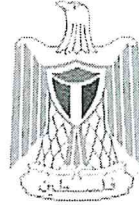
<p>ب. تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذا البند عند التعامل مع أي جهة تعمل بالنيابة عن الشخص الطبيعي أو الاعتباري بما فيها الشركات أو المؤسسات المالية العاملة في تلك الدول.</p> <p>ج. تعزيز آليات الإبلاغ المعتمدة لدى المؤسسة المالية أو إحدى الأعمال والمهين غير المالية، بما يشمل زيادة التعاون بين الموظفين وسرعة تزويد البيانات لمسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل المؤسسة المالية أو إحدى الأعمال والمهين غير المالية، وذلك لضمان عدم تنفيذ أي عملية أو معاملة يشتبه بأنها تتضمن جريمة غسل الأموال أو إحدى الجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب، وإبلاغ الوحدة بصورة فورية ودون تأخير عن هذا الاشتباه، وتزويدها بكافة البيانات المتعلقة بمحاولة إبرام تلك العمليات، مع ضمان سرية الإبلاغ وعدم اشعار العميل.</p> <p>د. عدم إنشاء فروع أو مكاتب تمثيلية أو شركات تابعة في تلك الدول.</p> <p>هـ. عدم الاعتماد على أطراف ثالثة متواجدة في تلك الدول في اتخاذ أي من إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء.</p> <p>و. عدم إنشاء أي علاقات مصرفية أو علاقات مراسلة مشابهة مع المؤسسات المالية في تلك الدول.</p>	
<p>1. تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة على علاقات العمل والعمليات مع ماينمار، وبما يتناسب مع المخاطر الناشئة في الدولة، وذلك وفق تفاصيل المواد (26، 27) من تعليمات اللجنة الوطنية رقم (4) لسنة 2022م الخاصة بالمؤسسات المالية، والمواد (24، 25) من تعليمات اللجنة الوطنية رقم (3) لسنة 2022م الخاصة بالأعمال والمهين غير المالية المحددة.</p> <p>2. عند تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، يجب ضمان عدم تعطيل تدفقات الأموال للمساعدة الإنسانية وأنشطة المنظمات غير الربحية المشروعة والتحويلات المالية.</p>	<p>جمهورية اتحاد ماينمار (ماينمار).</p>

ثانياً

قائمة الدول تحت المتابعة المعززة (القائمة الرمادية)

تعديل قائمة الدول تحت المتابعة المعززة (القائمة الرمادية) المنصوص عليها في قرار الوحدة رقم (2023/3) وذلك بإضافة كل من (جمهورية كينيا، جمهورية ناميبيا)، وحذف كل من (بربادوس، جبل طارق، جمهورية اوغندا، الامارات العربية المتحدة)، لتصبح القائمة كما بالجدول أدناه، والأخذ بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بأوجه القصور في أنظمة مكافحة





غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذه الدول (وفقاً للملحق المرفق بهذا القرار) وذلك عند اجراء التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يشمل تحديد وتحليل وتقييم تلك المخاطر.

الرقم	اسم الدولة	الرقم	اسم الدولة
1	بلغاريا	12	جمهورية نيجيريا
2	بوركينا فاسو	13	جمهورية الفلبين
3	الكاميرون	14	جمهورية السنغال
4	جمهورية كونغو الديمقراطية	15	جمهورية جنوب افريقيا
5	كرواتيا	16	جمهورية جنوب السودان
6	جمهورية هايتي	17	الجمهورية العربية السورية (سوريا)
7	جمايكا	18	جمهورية تنزانيا
8	جمهورية كينيا	19	الجمهورية التركية
9	جمهورية مالي	20	فيتنام
10	جمهورية موزمبيق	21	الجمهورية اليمنية (اليمن)
11	جمهورية ناميبيا	-	-

ثالثاً

التنفيذ

يجب على كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهني غير المالية المحددة، تنفيذ أحكام هذا القرار ويعمل به من تاريخ تعميمه.

مدير وحدة المتابعة المالية

د. فراس طرار

المرفق: المخاوف المتعلقة بأوجه القصور في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المخاوف المتعلقة بأوجه القصور في أنظمة
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

المخاوف المتعلقة بأوجه القصور في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول

❖ القسم الأول: أوجه القصور من خلال تقارير التقييم (لكافة الدول):

يوضح هذا القسم، كيفية الوصول الى المخاوف المتعلقة بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح لدى الدول المدرجة في القائمة الرمادية، إضافة الى كافة الدول الأخرى التي تخضع للتقييم المتبادل من قبل مجموعة العمل المالي أو المجموعات النظرية، ويمكن الوصول الى تلك المخاوف من الاطلاع على تقارير التقييم المتبادل المتعلقة بتلك الدول، والتقارير المتابعة اللاحقة لهذا التقرير.

وتحتوي تقارير التقييم المتبادل التقييم المتبادل (mutual evaluation reports) وتقارير المتابعة (follow-up reports) المنشورة على موقع مجموعة العمل المالي أو مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على كافة أوجه القصور والاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول المدرجة على قائمة المتابعة المعززة وكافة الدول الأخرى التي خضعت للتقييم، ويمكن الحصول على تلك وفق الآلية التالية:

أ. الوصول الى تقارير التقييم المتبادل باللغة الإنجليزية (لكافة الدول).

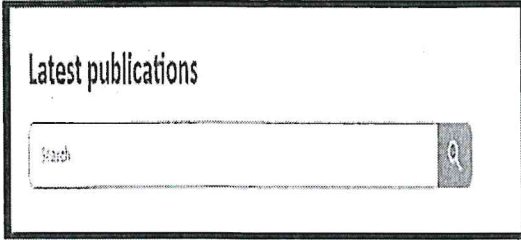
1. الدخول الى الموقع الالكتروني:

www.fatf-gafi.org

2. اختيار بند (publications) ثم (publications).

3. من قائمة المواضيع (Topics) نختار (Mutual Evaluations).

4. البحث عن اسم الدولة باللغة الإنجليزية على نافذة البحث الموضحة بالصورة الموضحة جانباً.



ب. الوصول الى تقارير التقييم المتبادل باللغة العربية (للدول الخاضعة لتقييم مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

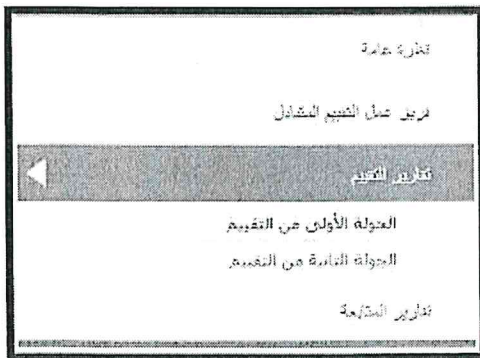
1. الدخول الى الموقع الالكتروني:

www.menafatf.org/ar

3. اختيار بند (التقييم المتبادل) ثم (تقارير التقييم - الجولة الثانية من

التقييم)، أو تقارير المتابعة.

4. اختيار التقرير من القائمة التي تظهر حسب اسم الدولة.



مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

❖ القسم الثاني: تنفيذ خطط العمل لمعالجة أوجه القصور

قدّمت الدول المدرجة على القائمة الرمادية التزاماً سياسياً عالياً لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية المتعلقة بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما زالت تلك الدول تنفذ التزاماتها لمعالجة باقي أوجه القصور. وتوضح البنود ادناه المحاور الأساسية التي تعمل تلك الدول على معالجتها أو تلك التي تم معالجتها والتي تعتمد على أوجه القصور المحددة وفقاً لتقارير التقييم المتبادل وتقارير المتابعة، حيث يجب أخذها بعين الاعتبار سواء كانت سلبية أم إيجابية:

الدولة	المحاور الأساسية
Bulgaria	Since October 2023, when Bulgaria made a high-level political commitment to work with the FATF and MONEYVAL to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Bulgaria has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by addressing technical compliance deficiencies related to Recommendations 6, 10 and 24. Bulgaria should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) implementing its national AML/CFT Strategy through adopting a comprehensive action plan; (2) addressing the remaining technical compliance deficiencies; (3) demonstrating initial implementation of risk-based supervision for postal money operators, currency exchange providers and real estate agents and establishing market entry controls for VASPs and postal money operators; (4) ensuring that the beneficial ownership information held in the Register is accurate and up-to-date; (5) completing the implementation of the automated system to ensure more automated prioritisation of STRs; (6) improving investigations and prosecutions of different types of money laundering in line with risks, including high-scale corruption and organised crime; (7) ensuring that confiscation is pursued as a policy objective; (8) ensuring the ability to conduct parallel financial investigations in all terrorism investigations; (9) addressing gaps in the TF and PF targeted financial sanctions (TFS) frameworks; and (10) identifying the subset of non-profit organisations (NPOs) most vulnerable to TF abuse and demonstrating initial implementation of risk-based monitoring to prevent abuse for TF purposes.
Burkina Faso	Since February 2021, when Burkina Faso made a high-level political commitment to work with the FATF and GIABA to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Burkina Faso has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by increasing TF investigations and prosecutions in line with its risk profile. Burkina Faso should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) strengthening resource capacities of all AML/CFT supervisory authorities and implementing risk based supervision of FIs and DNFBPs; (2) maintaining comprehensive and updated basic and beneficial ownership information of legal persons and strengthening the system of sanctions for violations of transparency obligations; (3) increasing the diversity of suspicious transactions reporting; (4) establishing procedures for effective implementation of declaration of cross-border transportation of currencies and bearer negotiable instruments; and (5) implementing an effective

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
 بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>TFS regime related to TF and PF as well as risk-based monitoring and supervision of NPOs.</p> <p>The FATF notes Burkina Faso's continued progress across its action plan, however all deadlines have expired and work remains. The FATF urges Burkina Faso to swiftly implement its action plan to address the above-mentioned strategic deficiencies as soon as possible as all deadlines expired in December 2022.</p>
Cameroon	<p>In June 2023, Cameroon made a high-level political commitment to work with the FATF and GABAC to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Since the adoption of its MER in October 2021, Cameroon has made progress on some of the MER's recommended actions by increasing the resources of the FIU and building the capacity of investigation authorities and judicial bodies to effectively conduct ML/TF cases. Cameroon will work to implement its FATF action plan by: (1) Aligning AML/CFT national strategies and policies with the findings of the NRA and monitoring their implementation, and demonstrating AML/CFT cooperation and coordination between competent authorities; (2) Ensuring risk-based prioritisation of incoming international cooperation requests in line with risks and responding in an effective manner; (3) Enhancing risk-based supervision of banks and implementing effective risk-based supervision for non-bank FIs and DNFBPs, and conducting appropriate outreach to high-risk FIs and DNFBPs; (4) Maintaining and ensuring timely access by competent authorities to adequate and up to date beneficial ownership information on legal persons, and establishing a sanctions regime for violations of transparency obligations applicable to legal persons; (5) Enhancing secure information exchange between the FIU, reporting entities and competent authorities and demonstrating an increase in dissemination of intelligence reports to support operational needs of competent authorities; (6) Demonstrating that authorities are able to conduct a range of ML investigations, and prosecute ML in line with risks; (7) Implementing policies and procedures for seizing and confiscating proceeds and instrumentalities of crime and managing frozen, seized and confiscated property, and prioritising seizure and confiscation of assets at the border; (8) Demonstrating that TF investigations and prosecutions are pursued in line with risk; and (9) Demonstrating effective implementation of TF and PF TFS regimes and implementing a risk-based approach to NPOs without disrupting legitimate NPO activities.</p>
The Democratic Republic of the Congo	<p>Since October 2022, when the DRC made a high-level political commitment to work with the FATF and GABAC to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, the DRC has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by finalising their three-year AML/CFT National Strategy. The DRC should continue to work to implement its FATF action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) disseminating the NRA on ML and TF to all key stakeholders; (2) developing and implementing a risk-based supervision plan; (3) building the capacity of the FIU to conduct operational and strategic analysis; (4) strengthening the capabilities of authorities involved in the investigation and prosecution of ML and TF; and (5) demonstrating effective implementation of TF and PF-related TFS.</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
 بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

<p>Croatia</p>	<p>Since June 2023, when Croatia made a high-level political commitment to work with the FATF and MONEYVAL to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Croatia has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by completing its national risk assessment. Croatia should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) Increasing FIU human resources and improving analytical capabilities; (2) Continuing to improve law enforcement authorities (LEAs) detection, investigation and prosecution of different types of ML, including ML involving a foreign predicate offences and the misuse of legal persons; (3) Demonstrating a sustained increase in the application of provisional measures in securing direct/indirect proceeds, as well as foreign proceeds subject to confiscation; (4) Demonstrating the ability to systematically detect and where relevant investigate TF in line with its risk profile; (5) Establishing a national framework for the implementation of UN TFS measures and providing guidance and conducting outreach and training to the reporting entities; and (6) Identifying the subset of NPOs most vulnerable to TF abuse and providing targeted outreach to NPOs and to the donor community on potential vulnerabilities of NPOs to TF abuse.</p>
<p>Haiti</p>	<p>Since June 2021, when Haiti made a high-level political commitment to work with the FATF and CFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Haiti has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by facilitating information sharing with relevant foreign counterparts and addressing technical deficiencies in its ML offence, TF offence, and AML/CFT preventive measures. The FATF recognises the political commitment expressed at a high level and the efforts demonstrated by Haiti to advance its commitments in the midst of the challenging social, economic and security situation within the country. Haiti should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) completing its ML/TF risk assessment process and disseminating the findings; (2) implementing risk-based AML/CFT supervision for all financial institutions and DNFBPs deemed to constitute a higher ML/TF risk; (3) ensuring basic and beneficial ownership information are maintained and accessible in a timely manner; (4) ensuring a better use of financial intelligence and other relevant information by competent authorities for combatting ML and TF; (5) demonstrating authorities are identifying, investigating and prosecuting ML cases in a manner consistent with Haiti's risk profile; (6) demonstrating an increase of identification, tracing and recovery of proceeds of crimes; (7) addressing the technical deficiencies in its targeted financial sanctions regime; and (8) conducting appropriate risk-based monitoring of NPOs vulnerable to TF abuse without disrupting or discouraging legitimate NPO activities.</p> <p>The FATF notes Haiti's continued progress across its action plan, however all deadlines have now expired and work remains. The FATF encourages Haiti to</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
 بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>continue to implement its action plan to address the above-mentioned strategic deficiencies.</p>
Jamaica	<p>In February 2020, Jamaica made a high-level political commitment to work with the FATF and CFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. At its February 2024 Plenary, the FATF made the initial determination that Jamaica has substantially completed its action plan and warrants an on-site assessment to verify that the implementation of the AML/CFT reforms has begun and is being sustained, and that the necessary political commitment remains in place to sustain implementation in the future.</p> <p>Jamaica has made key reforms, including: (1) developing a more comprehensive understanding of its ML/TF risk; (2) including all FIs and DNFBPs in the AML/CFT regime and implementing adequate risk based supervision in all sectors; (3) taking appropriate measures to prevent legal persons and arrangements from being misused for criminal purposes, and ensuring that accurate and up to date basic and beneficial ownership information is available on a timely basis; (4) taking proper measures to increase ML investigations and prosecutions, in line with the country's risk profile, and increase the use of financial intelligence information in ML investigations; (5) implementing targeted financial sanctions for terrorist financing without delay; and (6) implementing a risk based approach for supervision of its NPO sector to prevent abuse for TF purposes.</p>
Kenya	<p>In February 2024, Kenya made a high-level political commitment to work with the FATF and ESAAMLG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Since the adoption of its MER in September 2022, Kenya has made progress on some of the MER's recommended actions including by making amendments to its AML/CFT legislation to bring its framework in closer compliance with the FATF recommendations and establishing a case management system to better manage its international cooperation requests. Kenya will work to implement its FATF action plan by: (1) completing a TF risk assessment and presenting the results of the NRA and other risk assessments in a consistent manner to competent authorities and the private sector and updating the national AML/CFT strategies; (2) improving risk-based AML/CFT supervision of FIs and DNFBPs and adopting a legal framework for the licensing and supervision of VASPs; (3) enhancing the understanding of preventive measures by FIs and DNFBPs, including to increase STR filing and implement TFS without delay; (4) designating an authority for the regulation of trusts and collection of accurate and up-to-date beneficial ownership information and implementing remedial actions for breaches of compliance with transparency requirements for legal persons and arrangements; (5) improving the use and quality of financial intelligence products; (6) increasing</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
 بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>ML and TF investigations and prosecutions in line with risks; (7) bringing the TFS framework in compliance with R.6 and R.7 and ensure its effective implementation; and (8) revising the framework for NPO regulation and oversight to ensure that mitigating measures are risk-based and do not disrupt or discourage legitimate NPO activity.</p>
Mali	<p>Since October 2021, when Mali made a high-level political commitment to work with the FATF and GIABA to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Mali has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by disseminating the results of its assessment of ML/TF risks associated with legal persons, conducting parallel financial investigations for terrorism cases and using other criminal justice measures when TF conviction is not possible, and strengthening its legal framework for targeted financial sanctions. Mali should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) demonstrating timely access to accurate beneficial ownership information; (2) identifying and investigating TF activities in line with the country's risk profile; (3) implementing TFS related to TF and PF; and (4) implementing a risk-based approach for the monitoring of the NPO sector to prevent abuse for TF purposes.</p> <p>The FATF notes Mali's continued progress across its action plan, however all deadlines have now expired and work remains. The FATF encourages Mali to continue to implement its action plan to address the above-mentioned strategic deficiencies as soon as possible.</p>
Mozambique	<p>Since October 2022, when Mozambique made a high-level political commitment to work with the FATF and ESAAMLG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Mozambique has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by ensuring cooperation and coordination amongst relevant authorities to implement risk-based AML/CFT strategies, conducting training for all LEAs on mutual legal assistance, and conducting a comprehensive TF Risk Assessment. Mozambique should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) providing adequate financial and human resources to supervisors, developing and implementing a risk-based supervision plan; (2) providing adequate resources to the authorities to commence the collection of adequate, accurate and up-to-date beneficial ownership information of legal persons; (3) increasing the human resources of the FIU as well as increasing financial intelligence sent to authorities; (4) demonstrating LEAs capability to effectively investigate ML/TF cases using financial intelligence; (5) beginning implementation of a comprehensive national CFT strategy; (6) increasing awareness on TF and PF-related TFS; and (7) carrying</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	out the TF risk assessment for NPOs in line with the FATF Standards and using it as a basis to develop an outreach plan.
Namibia	In February 2024, Namibia made a high-level political commitment to work with the FATF and ESAAMLG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Since the adoption of its MER in September 2022, Namibia has made progress on its MER's recommended actions to ensure a common understanding of ML/TF/PF risk across key stakeholders as well as improve international cooperation. Namibia will work to implement its FATF action plan by: (1) strengthening its AML/CFT risk based supervision through enhancing the human and resource capacities, conducting offsite and onsite inspections informed by supervisory risk assessment tools and applying effective, proportionate and dissuasive sanctions for breaches of AML/CFT obligations; (2) enhancing preventive measures through inspections and outreach to ensure that FIs and DNFBPs apply enhanced due diligence measures as well as TFS obligations related to TF and PF without delay; (3) increasing the filing of beneficial ownership information of legal persons and arrangements, and applying remedial actions and/or effective, proportionate and dissuasive sanctions against breaches of compliance with BO obligations; (4) providing the FIU with adequate human and financial resources, as well as trainings, to improve operational and strategic analysis; (5) improving the cooperation between the FIU and LEAs to enhance the use and integration of financial intelligence in investigations; (6) enhancing the operational capabilities of authorities involved in ML and TF investigations and prosecutions by providing them with adequate resources and targeted trainings; (7) demonstrating the LEAs' capabilities to effectively investigate and prosecute ML/TF cases; and (8) approving the amended National Counter Terrorism Strategy.
Nigeria	Since February 2023, when Nigeria made a high-level political commitment to work with the FATF and GIABA to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Nigeria has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by updating its national AML/CFT strategy and other relevant national strategies, establishing a mechanism to maintain comprehensive data on asset confiscation and conducting risk-based and targeted outreach to NPOs at risk of TF abuse. Nigeria should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) disseminating its residual ML/TF risk assessment; (2) enhancing formal and informal international cooperation in line with ML/TF risks; (3) improving AML/CFT risk-based supervision of FIs and DNFBPs and enhancing implementation of preventive measures for high-risk sectors; (4) ensuring that competent authorities have timely access to accurate and up-to-date beneficial ownership (BO) information on legal persons and applying sanctions for breaches of BO obligations; (5) demonstrating an increase in the

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
 بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>dissemination of financial intelligence by the FIU and its use by LEAs; (6) demonstrating a sustained increase in ML investigations and prosecutions in line with ML risks; (7) proactively detecting violations of currency declaration obligations and apply appropriate sanctions; (8) demonstrating sustained increase in investigations and prosecutions of different types of TF activities in line with risk and enhancing interagency cooperation on TF investigations; and (9) implementing risk-based monitoring for the subset of NPOs at risk of TF abuse without disrupting or discouraging legitimate NPO activities.</p>
Philippines	<p>Since June 2021, when the Philippines made a high-level political commitment to work with the FATF and APG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, the Philippines has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by identifying and investigating TF cases. The Philippines should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) demonstrating that effective risk-based supervision of DNFBPs is occurring; (2) demonstrating that supervisors are using AML/CFT controls to mitigate risks associated with casino junkets; (3) enhancing and streamlining LEA access to BO information and taking steps to ensure that BO information is accurate and up-to-date; (4) demonstrating an increase in ML investigations and prosecutions in line with risk; and (5) demonstrating an increase in the prosecution of TF cases.</p> <p>The FATF urges the Philippines to swiftly implement its action plan to address the above-mentioned strategic deficiencies as soon as possible as all deadlines expired in January 2023.</p>
Senegal	<p>Since February 2021, when Senegal made a high-level political commitment to work with the FATF and GIABA to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Senegal has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by improving the detection of AML/CFT violations of FIs and DNFBPs, establishing an effective mechanism to maintain accurate and updated beneficial ownership information on legal persons, identifying and investigating TF activities, strengthening its targeted financial sanction regime, including by conducting outreach to FIs and DNFBPs on their obligations. Senegal should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) improving compliance of high-risk FIs and DNFBPs with their STR reporting obligation; and (2) implementing risk-based monitoring of NPOs at risk of TF abuse.</p> <p>The FATF notes Senegal's continued progress across its action plan, however all deadlines have expired and work remains. The FATF urges Senegal to swiftly</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	implement its action plan to address the above-mentioned strategic deficiencies as soon as possible as all deadlines expired in September 2022.
South Africa	<p>Since February 2023, when South Africa made a high-level political commitment to work with the FATF and ESAAMLG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, South Africa has taken steps towards improving its AML/CFT regime including by addressing technical deficiencies in its targeted financial sanction regime related to terrorism financing, increasing the use of financial intelligence from FIC to support ML/TF investigations and increasing the resources of AML/CFT supervisors. South Africa should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) demonstrating a sustained increase in outbound mutual legal assistance (MLA) requests that help facilitate ML/TF investigations and confiscations of different types of assets in line with its risk profile; (2) improving risk-based supervision of DNFBPs and demonstrating that all AML/CFT supervisors apply effective, proportionate, and effective sanctions for noncompliance; (3) ensuring that competent authorities have timely access to accurate and up-to-date BO information on legal persons and arrangements and applying sanctions for breaches of violation by legal persons to BO obligations; (5) demonstrate a sustained increase in investigations and prosecutions of serious and complex money laundering and the full range of TF activities in line with its risk profile; (6) enhancing its identification, seizure and confiscation of proceeds and instrumentalities of a wider range of predicate crimes, in line with its risk profile; (7) updating its TF Risk Assessment to inform the implementation of a comprehensive national counter financing of terrorism strategy; and (8) ensuring the effective implementation of targeted financial sanctions and demonstrating an effective mechanism to identify individuals and entities that meet the criteria for domestic designation.</p>
South Sudan	<p>Since June 2021, when South Sudan made a high-level political commitment to work with the FATF and ESAAMLG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, South Sudan has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by completing its ML/TF National Risk Assessment (NRA). South Sudan should continue to work to implement its action plan, including by: (1) completing its comprehensive review of the AML/CFT Act (2012), with the support of international partners, including technical assistance, to comply with the FATF Standards; (2) fully implementing the 1988 Vienna Convention, the 2000 Palermo Convention, and the 1999 Terrorist Financing Convention; (3) ensuring that competent authorities are suitably structured and capacitated to implement a risk-based approach to AML/CFT supervision for financial institutions; (4) developing a comprehensive legal framework to collect and verify the accuracy of</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>beneficial ownership information for legal persons; (5) operationalising a fully functioning and independent FIU; (6) establishing and implementing the legal and institutional framework to implement targeted financial sanctions in compliance with United Nations Security Council Resolutions on terrorism and WMD proliferation financing; and (7) commencing implementation of targeted risk-based supervision/monitoring of NPOs at risk of TF abuse.</p> <p>The FATF notes South Sudan’s limited progress across its action plan with all deadlines now expired and work remaining. The FATF again encourages South Sudan to continue to implement its action plan to address the above-mentioned strategic deficiencies as soon as possible and demonstrate strong political and institutional commitment to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, particularly in supporting the lead AML/CFT agency in coordinating national AML/CFT efforts.</p>
Syria	<p>Since February 2010, when Syria made a high-level political commitment to work with the FATF and MENAFATF to address its strategic AML/CFT deficiencies, Syria has made progress to improve its AML/CFT regime. In June 2014, the FATF determined that Syria had substantially addressed its action plan at a technical level, including by criminalising terrorist financing and establishing procedures for freezing terrorist assets. While the FATF determined that Syria has completed its agreed action plan, due to the security situation, the FATF has been unable to conduct an on-site visit to confirm whether the process of implementing the required reforms and actions has begun and is being sustained. The FATF will continue to monitor the situation, and will conduct an on-site visit at the earliest possible date.</p>
Tanzania	<p>Since October 2022, when Tanzania made a high-level political commitment to work with the FATF and ESAAMLG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Tanzania has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by building the capacity of its LEAs to investigate and prosecute different types of ML cases through recruitment and training of new and existing staff, as well as addressing TFS technical deficiencies. Tanzania should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) improving risk-based supervision of FIs and DNFBNs, including by conducting inspections on a risk-sensitive basis and applying effective, proportionate, and dissuasive sanctions for non-compliance; (2) demonstrating authorities’ capability to effectively conduct a range of investigations and prosecutions of ML in line with the country’s risk profile; (3) demonstrating that LEAs are taking measures to identify, trace, seize, and confiscate proceeds and instrumentalities of crime; (4)</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
 بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>conducting a comprehensive TF Risk Assessment and beginning to implement a comprehensive national CFT strategy as well as demonstrating capability to conduct TF investigations and pursue prosecutions in line with the country's risk profile; (5) increasing awareness of the private sector and competent authorities on TF and PF-related TFS; and (6) carrying out the TF risk assessment for NPOs in line with the FATF Standards and using it as a basis to develop an outreach plan.</p>
Turkey	<p>In October 2021, Türkiye made high-level political commitment to work with the FATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. At its February 2024 Plenary, the FATF made the initial determination that Türkiye has substantially completed its action plan and warrants an on-site assessment to verify the implementation of the AML/CFT reforms has begun and is being sustained, that the, and that the necessary political commitment remains in place to sustain implementation in the future.</p> <p>Türkiye has made key reforms, including: (1) enhancing its approach to risk-based AML/CFT supervision; (2) taking steps to ensure sanctions for AML/CFT breaches and beneficial ownership requirements are dissuasive; (3) enhancing resources for its FIU and the use of financial intelligence produced; (4) undertaking more complex ML investigations and prosecutions in line with risks; (5) improving its asset recovery system; (6) prioritising TF investigations, prosecutions and confiscations related to UN-designated groups; (7) enhancing its implementation of targeted financial sanctions for terrorism financing; and (8) enhancing outreach to a broad range of NPOs and taking steps to ensure that supervision of NPOs is risk-based and does not disrupt or discourage legitimate NPO activity, such as fundraising.</p>
Vietnam	<p>In June 2023, Vietnam made a high-level political commitment to work with the FATF and APG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Since the adoption of its MER in November 2021, Vietnam has made progress on some of the MER's recommended actions by joining the Asset Recovery Interagency Network Asia Pacific (ARIN-AP) and adopting a national action plan on AML/CFT/CPF. Vietnam will work to implement its FATF action plan by: (1) Increasing risk understanding, domestic co-ordination and co-operation to combat ML/TF; (2) Enhancing international co-operation; (3) Implementing effective risk-based supervision for FIs and DNFBSs; (4) Taking action to regulate virtual assets and virtual asset service providers; (5) Addressing technical compliance deficiencies, including with respect to the ML offence, targeted financial sanctions, customer due diligence and suspicious transaction reporting; (6) Conducting outreach activities with the private sector; (7) Establishing a regime that provides competent authorities with adequate, accurate and up-to-date</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>information on beneficial ownership; (8) Ensuring the independence of the FIU and enhancing the quality and quantity of financial intelligence analysis and disseminations; (9) Prioritizing parallel financial investigations and demonstrating an increase in the number of ML investigations and prosecutions undertaken; (10) demonstrating that there is monitoring of FIs and DNFBPs for compliance with PF TFS obligations and that there is co-operation and co-ordination between authorities to prevent PF TFS from being evaded.</p>
Yemen	<p>Since February 2010, when Yemen made a high-level political commitment to work with the FATF and MENAFATF to address its strategic AML/CFT deficiencies, Yemen has made progress to improve its AML/CFT regime. In June 2014, the FATF determined that Yemen had substantially addressed its action plan at a technical level, including by: (1) adequately criminalising money laundering and terrorist financing; (2) establishing procedures to identify and freeze terrorist assets; (3) improving its customer due diligence and suspicious transaction reporting requirements; (4) issuing guidance; (5) developing the monitoring and supervisory capacity of the financial sector supervisory authorities and the financial intelligence unit; and (6) establishing a fully operational and effectively functioning financial intelligence unit. While the FATF determined that Yemen has completed its agreed action plan, due to the security situation, the FATF has been unable to conduct an on-site visit to confirm whether the process of implementing the required reforms and actions has begun and is being sustained. The FATF will continue to monitor the situation, and conduct an on-site visit at the earliest possible date.</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

❖ القسم الثالث: الدول التي تم حذفها من القائمة الرمادية

Jurisdiction No Longer Subject to Increased Monitoring by the FATF	
Barbados	<p>The FATF welcomes Barbados' significant progress in improving its AML/CFT regime. Barbados strengthened the effectiveness of its AML/CFT regime to meet the commitments in its action plan regarding the strategic deficiencies that the FATF identified in February 2020, including (1) demonstrating it effectively applies risk-based supervision for FIs and DNFBPs; (2) taking appropriate measures to prevent legal persons and arrangements from being misused for criminal purposes, and ensuring that accurate updated beneficial ownership information is available on a timely basis; (3) increasing the capacity of the FIU to improve the quality of its financial information to further assist LEAs in investigating ML or TF; (4) demonstrating that money laundering investigations and prosecutions are in line with the country's risk profile and reducing the backlog in the adjudication of criminal cases, in particular ML cases involving confiscation, and demonstrating the application of sanctions when appropriate; and (5) further pursuing confiscation in ML, including by seeking assistance from foreign counterparts. Barbados is therefore no longer subject to the FATF's increased monitoring process.</p> <p>Barbados should continue to work with CFATF to sustain its improvements in its AML/CFT system.</p>
Gibraltar	<p>The FATF welcomes Gibraltar's significant progress in improving its AML/CFT regime. Gibraltar strengthened the effectiveness of its AML/CFT regime to meet the commitments in its action plan regarding the strategic deficiencies that the FATF identified in June 2022 including by (1) applying effective, proportionate, and dissuasive sanctions for AML/CFT breaches in non-bank financial institutions and DNFBPs sectors; and (2) pursuing final confiscation judgments commensurate with the risk and context of Gibraltar. Gibraltar is therefore no longer subject to the FATF's increased monitoring process.</p> <p>Gibraltar should continue to work with MONEYVAL to sustain its improvements in its AML/CFT system.</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
 بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

<p>Uganda</p>	<p>The FATF welcomes Uganda’s significant progress in improving its AML/CFT regime. Uganda strengthened the effectiveness of its AML/CFT regime to meet the commitments in its action plan regarding the strategic deficiencies that the FATF identified in February 2020 including by: (1) adopting a national AML/CFT strategy; (2) enhancing the use of MLA and maintaining statistics; (3) developing risk-based supervision of the financial and DNFBP sectors; (4) assessing the ML/TF risks related to legal persons and ensuring that competent authorities have timely access to accurate basic and beneficial ownership information; (5) pursuing ML investigations and prosecutions, applying ML charges consistent with the country’s risk profile and establishing procedures to trace and seize proceeds of crimes; (6) demonstrating an ability to conduct TF investigation and prosecution; (7) addressing the technical deficiencies in the legal framework to implement PF-related TFS; (8) developing an outreach and risk-based oversight plan to protect its NPO sector from potential TF abuse. Uganda is therefore no longer subject to the FATF’s increased monitoring process.</p> <p>Uganda should continue to work with ESAAMLG to sustain improvements in its AML/CFT system, including by ensuring its oversight of NPOs is risk-based and in line with the FATF Standards rather than classifying all NPOs as obliged entities. Uganda is strongly encouraged to continue cooperating with ESAAMLG on this issue.</p> <p>Jordan should continue to work with MENAFATF to sustain its improvements in its AML/CFT system.</p>
<p>United Arab Emirates</p>	<p>The FATF welcomes the UAE’s significant progress in improving its AML/CFT regime. The UAE strengthened the effectiveness of its AML/CFT regime to meet the commitments in its action plan regarding the strategic deficiencies that the FATF identified in February 2022 including by: (1) increasing outbound MLA requests to facilitate ML/TF investigations; (2) improving understanding of ML/TF risks of DNFBP supervisors, applying effective and proportionate sanctions for AML/CFT noncompliance involving FIs and DNFBPs, and increasing STR filing for those sectors; (3) developing a better understanding of risk of abuse of legal persons and implementing risk-based mitigating measures to prevent their abuse; (4) providing additional resources to the FIU to increase its capacity to provide financial intelligence to LEA and making greater use of financial intelligence, including from foreign counterparts, to pursue high-risk ML threats; (5) increasing investigations and prosecution of ML; (6) ensuring effective implementation of TFS through sanctioning noncompliance among reporting entities and demonstrating a better understanding of UN sanctions</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2024/1)
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>evasion among the private sector. The UAE is therefore no longer subject to the FATF's increased monitoring process.</p> <p>The UAE should continue to work with MENAFATF to sustain its improvements in its AML/CFT system.</p>
--	---